

المشهد
اللسطيني
الراهن

الباب الأول
الوضع الفلسطيني

obseikan.com

تمهيد

شكل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المهيمنة في م.ت.ف.؟ والكيان الصهيوني نقطة الانعطاف النوعية في نضالنا الوطني المعاصر، نقطة انعطاف بمعنى أن لها مقدماتها ولها تفاعلاتها، ونتائجها اللاحقة والمستقبلية.

إن توقيع الاتفاق شكل اختراقاً استراتيجياً لجهة الصراع الفلسطيني - الصهيوني، والعربي - الصهيوني، وخطورته تتميز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المرحلة الراهنة هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات لم يصل إلى المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين.

لهذا فإن المرحلة الجديدة يجب أن تشهد ديناميتين متكاملتين، الأولى: وتحمل بعدا استمراريا يرتبط بالمرحلة السابقة بأبعادها المختلفة. والثانية: حالة من القطع في العديد من الجوانب، التي تؤسس للمرحلة النوعية القادمة. ان الاتجاه العام لهذه الوثيقة يستهدف الإمساك بهاتين الحركتين (الاستمرار، والقطع)، وأخيرا تحديد برنامج ومناهج المواجهة، الذي سيركز على محورين رئيسيين:

البرنامج الوطني التحرري، والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي الذي نعتقد بأن الإمساك به سيؤمّن بعدا أكثر عمقا لدور وماهية الحزب في هذه المرحلة، وهذا ما يجب أن تلحظه بعمق المنظمات الحزبية في كل موقع، لإحداث حالة نهوض حزبي

ووطني شاملة.

لهذا فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون عملية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بالمسار العام للمشروع الإمبريالي الصهيوني بأبعاده ، ومستوياته المختلفة وعطفاً على ذلك فمواجهة هذا الواقع المهزوم يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنياً وقومياً في شتى ميادين للصراع.

إن قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبل وآفاق المواجهة وطنياً هو وثيق الصلة بل متلاحم مع رؤية واقع حلقات المواجهة على الصعيد القومي، بحيث نكون أمام سلسلة متماسكة تشمل الأمة العربية وقواها المناهضة للمشروع المعادي بتياراتها ومشاربها المختلفة.

إن هذه الحقيقة تشكل مفصلاً حاسماً وأساسياً في أي تشخيص أو تحليل أو رؤية مستقبلية، وهي في ذات الوقت مهمة جميع القوى في كل قطر عربي.

إن السياسة وخط السير الذي حكم ويحكم مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقواها الأساسية شديدة الارتباط بتطور المجتمع الفلسطيني ذاته سواء في داخل فلسطين المحتلة ، أو تجمعات الشتات الفلسطيني في الخارج.

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحويلات التي شهدتها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي - السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف ملياً أمام بعض الجوانب لالتقاط ما هو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للانطلاق لاحقاً.

١. أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية :

يمكن التوقف ملياً أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه

الأزمة تتجلى في خمسة مظاهر أساسية .

المظهر الأول :

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف ..

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الامبريالية-الصهيونية .

المظهر الثالث :

يتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف . للاشترطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسًا في القيادة البروقراطية المهيمنة على م.ت.ف .، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الامبريالية بقبول قرار ٢٤٢ وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديًا بعجلة الاقتصاد الصهيوني .

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبات وقصورات خطيرة (تطال بناء التنظيمية، وممارسته -وعلاقاته مع الجماهير- وقدرته

على بلورة برنامجها الاجتماعي البديل).

المظهر الخامس:

ضعف الأساس الديمقراطي قيماً وممارسة، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية.

٢. منظمة التحرير الفلسطينية وتحولاتها:

شكلت م.ت.ف. عنواناً للمشروع الوطني الفلسطيني على مدار تاريخ الثورة المعاصرة. وبفعل النضال الوطني الفلسطيني والتضحيات الغالية التي قدمها شعب فلسطين باتت م.ت.ف تحمل مضموناً وسمات تعبر عن مشروعه التحرري، غير أن خصوصية الواقع وفرادته، والتحولات التي شهدتها المنظمة وعبر عمليات تراكمية متواصلة دفعها بالتدرج للمزج ما بين المنظمة كأداة وإطار جهوي للتحرير وفق ما ينص ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وما بين المنظمة كبنية وأجهزة ومؤسسات اجتماعية سياسية - اقتصادية تتقاطع في العديد من بناها مع جهاز اندول إلى أن غدت هذه سمتها الغالبة، إجمالاً.

إن المنظمة كجهاز بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاج للتوازنات الطبقيّة_ السياسية التي تحكمها. فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة تمكنت من إخضاعها لرؤيتها ولسياساتها ولنهاج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية، إلى أن أصبحت المنظمة المعبرّ عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقياً، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني. ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة بدأت القيادة السياسية البيروقراطية المنفذه في المنظمة تتجه وتسير بتدرج وبصورة متعرجة ومعقدة وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغماً عنه، نحو التخلي عن برنامج م.ت.ف. الوطني التحرري.

إن هذا التحول البنيوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف. كمواقف، ونظام عمل، ونهج وتنظيم، وممارسة، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار . فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها، وتمثلت في حالة التقاطب والتداخل التي جرت ما بين القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. والشريحة الكومبرادورية الفلسطينية في الخارج والداخل، حيث وجدت القيادة المتنفذة في تلك الشريحة سنداً اقتصادياً وطبقياً وسياسياً لها، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكومبرادورية في القيادة المتنفذة وعبر هيمنتها على م.ت.ف. حليفاً سياسياً وطبقياً لها . كما الاتكاء على الكومبرادور العربي، والخليجي خصوصاً.

وبالتالي فإن م.ت.ف. ، منذ تأسيسها، عام ١٩٦٤ التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدريجية منذ عام ١٩٧٣ ، عبر خطوات تراكمية في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوصلو ١٩٩٣ واعتراف قيادة م.ت.ف. بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف. التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يُذكر ، سوى المزيد من الهبوط والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن «كافة المرجعيات» التي سبق الاتفاق عليها ، بل إضافة شرط الاعتراف بـ «يهودية دولة إسرائيل» ، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف. في مألها الراهن لا تمت بصللة مع تلك التي تشكلت عام ١٩٦٤ .

حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف . من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهود وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنشدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن بأسها ومصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف . .

والآن، يمكن أن نقول بأن «عملية السلام» لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل إن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف . ، كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

نحن إذن أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من

أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وكذلك ثورة في تعزيز وتوسيع إطار التحالفات الوطنية الديمقراطية ، وتفعيل وتطوير الفعاليات الجماهيرية والسياسية ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال في الضفة الغربية (ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم) بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية التوسع التنظيمي وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي -عبر الحوار المقترح- تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه «بكتلة تاريخية» ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحريرية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الإلتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة

الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية .

إنني أطرح هذه الرؤية لكي أطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية استراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

٣. جذور الأزمة الفلسطينية :

ثمة إجماع على أن جوهر الأزمة الفلسطينية سياسي طبقي بامتياز، أزمة تمتد جذورها إلى سنوات سبقت « اتفاق أوسلو » وطفقت مظاهرها على السطح مع إعلان البرجوازية الفلسطينية استعدادها للدخول في دهاليز المصالحة والتسوية، ورفض جزء رئيسي في الثورة لهذا الميل، ومنذ ذلك الوقت بدأ الافتراق يلوح بين منهجين، منهج يؤسس لمغادرة زاوية المقاومة ويسعى لوضع اقدامه في المعسكر الدولي الراعي للتسوية السياسية السلمية وآخر متمسك بثوابت القضية الوطنية الراهنة والتاريخية ويدرك ضبابية ما يشاع ويساق في الساحة العربية والدولية عن نوايا التسوية، أزمة لم تقتصر على الصراع بين المبدئية والبراجماتية المبتذلة ، بدرجات متفاوتة بين فريقي الصراع (فتح وحماس)، بل كان لها تجلياتها التنظيمية وتناقضاتها البنوية.

وفيما كان التناقض في مظهره السياسي والتنظيمي يأخذ سياقه المنطقي، غير أن المعادلة في ميدان الممارسة يحكم طرفيها منطوق مقلوب يسير على رأسه، فالمنهج البرجماتي سجل تفوقاً وتميزاً وكان أكثر ديناميكية وعملية من المنهج اليساري والمبدئي، فالبرجوازية الرثة كانت أكثر جرأة وسرعة وقدرة على حسم موقفها فيما عانت حركة اليسار عجزاً افتقد المبادرة واتضح فيما بعد أنه نتاج لأزمة داخلية فكرية سياسية داخل معظم فصائل اليسار على وجه الخصوص أملت عليهم تكييف

موافقهم مع الحقائق التي تفرضها حركة اليمين.

وإذا ما تناولنا المسألة بملموسية أكثر في قراءة أسباب الأزمة وتردد اليسار وعجزه عن تقديم مشروعه وتسويقه جماهيريًا قياسًا بفتح نجد مجموعة من الشواهد، فجزء من اليسار الماركسي لعب دور الغطاء والداعية لتنازلات اليمين كالجبهة الديمقراطية وحزب الشعب.

أما الجبهة الشعبية فقد عجزت عن بناء اصطفااف وطني عريض قادر على ممارسة الضغط الكافي على اليمين ولجم هرولته المتسارعة نحو التسوية والمصالحة وعليه فليس من باب المصادفة أن تشكل « حماس » التي نشأت خارج التكوين الوطني ورتبت مؤسساتها في الداخل بهدوء أن تشكل البديل الذي لم يستطيع لجم اليمين فحسب بل أطاح بهيمته وجرده من الشرعية الشعبية. الأمر الذي وفر لحماس أن تملأ الفراغ الذي عجز اليسار عن اشغاله لنمطية ادارته للأزمة وعدم جرأته في اتخاذ القرارات الحاسمة في لحظات عديدة.

لذا فإن الحديث عن أزمة الثورة العامة التي مهدت لإبرام صفقة أو سلو كانت ازمة البرجوازية الرثة والبيروقراطية والمعارضة الوطنية معًا، وعليه لم يكن ما يدعو للاستغراب أن يصبح الجنين الحمساوي في وقت قصير نسبيًا - قياسًا بعمر الثورة - البديل الذي انتزع زمام المبادرة من أيدي البرجوازية إياها المدعومة كطبقة في عصر القطب الواحد والعولمة الامبريالية، دون إسقاط العوامل الموضوعية المجافية التي ساعدت على ذلك .

٤. السمات الرئيسية للمرحلة :

على الصعيد الفلسطيني :

أولاً : السمة الأولى على الصعيد الوطني تمثلت باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف. والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له

في داخل الوطن وخارجه، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي _ السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه، والتخلي عن البرنامج الوطني، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة .

ثانياً : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دوراً مباشراً في صياغة اتجاهات الصراع، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال :

أ- دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، ونشر ثقافة الاستهلاك، والطفيلية والسمنة، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة .

ب- تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة و م.ت.ف . بأكثر من اتجاه، فجزء سيستجه لاستخلاص الدروس والعبر والامساك بمقدمات النهوض وجزء آخر سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .

ت- الميل لإنشاء أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية «ولتطبيع» العلاقة مع الاحتلال .

إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي _ الطبقي في المجتمع الفلسطيني، والى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية .

إن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التوقف أمام عنوان مهم وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي لتحديد رؤية واضحة وعلمية منه .

٥. الطبيعة الطبقيّة للسلطة :

إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع

الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، خاصة الإقطاع والرأسمالية) أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة، فإن مرحلة سلطة الحكم الذاتي أو سلطة أو سلو، أنتجت قواعد وعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة عبر قيادتها السياسية المهيمنة، قامت على أن السلطة هي جسر للثروة، وأن السياسة أو تحديداً الرموز والكوادر العليا من النخبة البيروقراطية المهيمنة، أو ما يطلق عليها النومينكلاتورا، تفتح بوابة الاقتصاد أو المصالح الاقتصادية لهذه النخبة على مصراعيها، وهذا ما يشكل السمة الأساسية للنخبة الحاكمة الآن في الضفة الغربية، وما يمكن أن يشكل السمة الأساسية للنخب الحاكمة في حكومة حماس / غزة، والمؤشرات الأولية على ذلك يمكن ملاحظتها عبر استخدام حكومة حماس للعديد من أساليب ومظاهر الإنفاق غير المبرر والعديد من المظاهر السلوكية الأخرى لكبار المسؤولين، التي تتناقض مع خطاب «حماس» قبل وصولها إلى السلطة، وهي مظاهر تتداخل فيها العلاقة الاقتصادية مع رموز الكومبرادور ومهربي الأنفاق ورجال المصارف، والبورجوازية العقارية وكل ما ينتج عن هذه العلاقة من مصالح مالية أو اقتصادية طفيلية تنشأ حول هذه الظاهرة بطرق عديدة خارجة عن إطار الحكومة التي لا تستطيع بدورها وقف وملاحقة كل هذه المظاهر تحت وطأة حصار محكم يشكل مناخاً مواتياً لمثل هذه الممارسات.

إن المرحلة الممتدة من ١٩٩٤ حتى «مرحلة» الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسّمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فهي مرحلة اتسمت - ولا تزال رغم الانقسام ومن خلال حكومتيه - بسرعة التحولات الطبقيّة غير الطبيعيّة أو الشاذة، إلى جانب صيرورة التحولات الاجتماعيّة التقليديّة عبر الأنشطة الاقتصاديّة ورموزها الطبقيّة العليا، الأمر الذي يستوجب الرؤية العميقة في طبيعة الجانب الاقتصادي للسلطة حتى لحظة الانقسام في يونيو / حزيران ٢٠٠٧، وفي كل

من حكومتي رام الله وغزة أبعد الانقسام، ليس باعتبار الجانب الاقتصادي تعبيراً عن علاقات اقتصادية كمية فحسب، وإنما باعتباره عاملاً رئيسياً في استمرار بقاء كل منهما وانفراد «فتح» في الضفة، «وحماس» في غزة، إذ أن هذا العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للواقع السياسي الاجتماعي الذي يعكس حقائق التحولات في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني الذي بات كما يبدو منقسماً إلى «مجتمعين» في الضفة والقطاع، كما يعكس أيضاً استمراراً لولادة «النخب» الاقتصادية والسياسية في الضفة، وبداية ولادة «نخب» جديدة، اقتصادية - سياسية - اجتماعية في قطاع غزة كنتيجة من نتائج الانقسام والتفرد، وهي في الحالتين (في الضفة والقطاع) تحتل مكانها وترسخ سلطتها على قمة الهرم السياسي، كما على قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، عبر تحالفات أو مصالح مشتركة بين رموز كل من الحكومتين من الشرائح البيروقراطية مع الشرائح العليا من البورجوازيات المتنوعة في مجتمعنا، (الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والمصرفية، المحكومة جميعاً بالطابع الطفيلي بدرجات متفاوتة)، بما يعزز تكوين مجموعات اجتماعية غير متجانسة، تستحوذ وتملك قدراً من التأثير في جميع المجالات الحياتية والسياسية عبر المشاركة في السلطة أو بدونها.

لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والإحباط التي تقترب من اليأس بسبب استمرار الصراع الداخلي الأمر الذي يجتّم صحوة واستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً للخروج من هذا المأزق. كمدخل يُمكن من الإسهام في فهم طبيعة هذه التحولات التي لم تبلور محدداتها ومكوناتها الطبقية بصورة واضحة لأسباب تاريخية وتراثية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تعود إلى طبيعة النمط/ الأسلوب الاقتصادي الاجتماعي السائد، كنمط إنتاج ما قبل الرأسمالي، مع تحولات رأسمالية

محدودة ملحقة وتابعة للسوق الإسرائيلية، بل يتعرض نمط الإنتاج والوطن والشعب بأسره لعنصرية كولونيالية إقصائية.

بالتالي يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف، وإعادة إنتاج التخلف، المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود، أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز، المطبقة على كافة المجتمعات العربية عموماً، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات «اتفاقيات أوسلو»، «وبروتوكول باريس»، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني -تحت الاحتلال- تابعاً وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية الطبقية الفلسطينية في ممر إجباري، أو طريق أحادي ساهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حصر وربط المصالح الطبقية للشرائح المتنفذة في سلطة الحكم الذاتي المحدود بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح -البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية- فرصتها في التحالف، منذ تشكّل وقيام السلطة، عام ١٩٩٤، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي، ودورها الاجتماعي -السياسي بل الأمني أيضاً- في إطار علاقات التبعية، من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت، بدورها، على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي، والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات -وفق خطط مدروسة ومبرمجة- لهذه الرموز، التي استحوذت على مصادر الثروة، في زمن قياسي، حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا، ضمن عملية تركز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة، مع إدراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان -ولايز- مرهوناً، بدرجات متفاوتة، بمواقفها السياسية، المرتبطة ومصالحياً بإسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية، أو هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية، أمراً غريباً، أو مستغرباً من قبلها.

إن تفسير هيمنة تلك الشريحة ، من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة ، عبر السلطة ، أو التمويل الأجنبي ، أو الفساد ، أو كل ذلك - في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع - يعود إلى أنهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة ، وأجهزتها الأمنية ، بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل ، وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية، على التحول إلى طبقة بالفعل) ، كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني ، اقتصادياً ، وسياسياً ، وأيديولوجياً، وذلك يعود إلى هشاشة ، وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ، ورأس المال الأجنبي ، على الصعيد الاقتصادي العام، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO'S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية وإغائية نجحت في إغراء وإغواء المثات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبقاً للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك ، والهبوط ، « والتطبيع » ، مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعة لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، التصالح مع إسرائيل، عبثية المقاومة ... إلخ .

لكن بالرغم من نفوذ أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، على المستوى الاقتصادي الفلسطيني ، إلا أننا لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنته على المستوى الأيديولوجي والسياسي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة ، وملموسة ، تعكس بوضوح رؤية أو أفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية، حيث نجد صعوبة كبيرة في رصد ممارساتها السياسية والأيديولوجية، خاصة مع ضعف وجود تنظيمات سياسية تعبر عنها، مما يجعلنا نتفق مع

د. عبد الباسط عبد المعطي في أن التكوين الاجتماعي في بلادنا (فلسطين، ومصر، وبقية البلدان العربية)، يبدو كما لو كان يعيش دون سياسة، بالمعنى الدقيق والشامل للصراعات والتحالفات، وهذا الوضع، يفسر إلى حد كبير، تمايز، وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية، وبعض رموز الـ NGO's في الحقل السياسي والاقتصادي للسلطة ودرجة تأثيرها تفوق قوى وتشكيلات سياسية، ذات إرث نضالي تاريخي. إن الفساد السياسي الذي انتشر وتعمق ببطء - وبصورة محدودة أو مغلقة - قبل أو سلو، عبر تحالف قيادة م.ت.ف. مع رموز رأس المال الفلسطيني المغترب، الذين راكموا ثروتهم ضمن شروط النظام الرأسمالي المعولم، أدى إلى تمهيد الطريق صوب أو سلو وما تلاه من إقامة أشكال الائتلاف الاقتصادي والسياسي، والمشاركة بين رموز التحالف الطبقي في السلطة الجديدة من ناحية، وبين رموز رأس المال الفلسطيني المغترب من ناحية ثانية، للعمل معاً ضمن المصالح المشتركة في نفس المسار أو المرجعية الإسرائيلية الأحادية، التي حددت منذ البداية، طبيعة نمو واتجاهات حركة رأس المال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، بحيث ارتهن أكثر من ٨٠٪ من هذه القطاعات عمومًا والصادرات والواردات خصوصاً لهذه المرجعية، أما النسبة المتبقية فقد ارتهنت حركتها في الاستيراد والتصدير أو الاستثمار بموافقة المرجعية الإسرائيلية، الأمر الذي راكم بصورة متسارعة في ولادة المشهد الاجتماعي الجديد.

إن هذا المشهد الاجتماعي الـ «جديد» شكّل - في معظمه - انعكاساً بصورة طبيعية أو بصورة إكراهية للمشهد السياسي - الاقتصادي المحكوم للمصالح الطبقيّة للتحالف البيروقراطي - الكومبرادوري الذي التحق في صفوفه معظم الشرائح الطبقيّة العليا القديمة، التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والمالية والخدماتية، ذات العلاقة التاريخية الاقتصادية السياسية مع الاحتلال، منذ ما بعد

عام ١٩٦٧ حتى أو سلو وقيام السلطة، وبالتالي فإن المشهد الاجتماعي «الجديد» بمكوناته الطبقيّة المتنوعة، من العمال (في السوق الفلسطيني أو السوق الإسرائيلي) والفلاحين والبورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، علاوة على الموظفين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لم يكن ممكناً أمامه سوى أن يرتبط حياتياً أو معيشياً بصورة مصلحة أو انتهازية، واعية أو عفوية، أو بصورة إكراهية، بالإطار الاقتصادي الجديد ومحدداته الطبقيّة الاجتماعية والسياسية وتراكماتها، عبر مؤسسة الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري في السلطة منذ عام ١٩٩٤ حتى اليوم، ذلك الفساد الذي أسهم بصورة رئيسية، في تفاقم التراكمات الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في تفجّر الصراع الدموي بين فتح و«حماس» يوم يونيو ١٤/ حزيران ٢٠٠٧، وأدت إلى تفكك ما يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني وانقسامه إلى كيانين «شرعيين» في الضفة والقطاع محكومين للمصالح المتناقضة بينهما.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة، وبين حركة حماس في قطاع غزة، (انطلاقاً من مصالحتها الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورؤيتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أو هام الأصولية الدينية في ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني أنها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديباغوجي، ديني، ميتافيزيقي، موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وغيها العفوي البسيط أو حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية أو المقاومة من ناحية ثانية،

حيث استطاعت «حماس» استثمار تراجع السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينها، الأمر الذي كرس الانقسام، وفرض على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية الاستقطاب في إطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة، وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمرء التهريب، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من ٣٠٪ منها عاطلين عن العمل، ناهيك عن ٨٥٪ من النساء اللائي لا يعملن، إلى جانب تفكك أطر الحركة النقابية العمالية والنسوية وتحولها إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجنبي أو تحت هيمنة أحد الكيانين .

فإذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً من الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، فإن «حماس» أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والتهريب وكبت الآراء، علاوة على تعبئتها ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في

خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكرّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة. في مقابل حركة «فتح» التي لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله الى ممارسة أساليبها السابقة، بل تطوير تلك الأساليب عبر إعادة مأسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية، دون أن يعني ذلك تجاوز التيار الوطني العريض - غير المترابط - داخل حركة «فتح» وقاعدتها الاجتماعية.

إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحث والمثقف اليساري الفلسطيني، أعباء ثقيلة للإسهام في إنقاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي - الاجتماعي من ناحية، ومن حالة الهبوط السياسي والركود والتخلف، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري الديمقراطي في إطار الوحدة المجتمعية على قاعدة الاستنارة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي من ناحية ثانية.

٦. المشهد الاجتماعي والسياسي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية:

من المهم أن ندرك أهمية الدور الذي لعبته المتغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، طوال المرحلة الممتدة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، وترابطها، وصولاً إلى أواسل و سلطة الحكم الذاتي المحدود عموماً والتطورات التي صاحبت تلك الفترة، مع استمرار الصراع الفتوي على السلطة ومغانمها بين «فتح» وحماس، الذي أدى بدوره إلى هذا الانقسام غير المسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والآثار الاجتماعية الضارة لقطبي الصراع وأدواتها وبرامجها، اللذان يدفعان - رغم اختلاف منطلقات كل منهما - إلى مزيد من عوامل الإحباط والقلق واليأس، ومن ثم انتشار ثقافة الاستسلام المجتمعي في صفوف شعبنا،

وشرائحه الفقيرة، وهي حالة يتابع تطورها العدو الإسرائيلي / الأمريكي بارتياح كبير، علاوة على حرصه الشديد على تغذية أطرافها أو تكييفهم لمشاريعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي تتعلق بطبيعة فهم قوى اليسار للواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني بكل مكوناته القديمة والحديثة والمعاصرة، وهي مسألة أكثر من ملحة أو ضرورية، من اجل بلورة إستراتيجية سياسية اجتماعية اقتصادية تستهدف تنوير وتطوير مجتمعنا الفلسطيني في موازاة تطوير دوره على الصعيد النضالي التحرري في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ذلك أن هذا الفهم، ومن ثم التحليل الموضوعي والتخطيط ورسم السياسات الوطنية والبرامج التي تشابك، مع ضرورات تقديم البديل الديمقراطي، المرهون بدوره بذلك الفهم المعمق للواقع الاجتماعي بكل متغيراته وتراكماته، بالاستناد إلى الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ومنهج التحليل الاجتماعي الطبقي، في إطار الصراع الطبقي والانحياز المعرفي والسياسي والاقتصادي للطبقات والشرائح الفقيرة والكادحة وكل المضطهدين في إطاره، مع تحليل ومتابعة تأثير القوى اليسارية في أوساط هذه الجماهير، إلى جانب متابعة وتطوير دورها - باستمرار - في إطار الصراع القائم على المصالح المادية والمعنوية، بما يعني استيعاب هذه القوى للتأثيرات المتبادلة بين البنيتين التحتية والفوقية معا، وكذلك متابعة دراسة تشكل الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ومتغيراتها، وتأثير ذلك على الحراك الاجتماعي، ذلك ان قدرة هذه القوى على التقدم في هذا المسار الديمقراطي والمطلبي، إلى جانب تمسكها بأهداف وآليات النضال الوطني التحرري، سيكفل بالتأكيد تقدمها وانتشارها بصورة ملموسة بما يمكنها - أو يمكن بعضها - من امتلاك المقومات المطلوبة للحزب الماركسي الطليعي والجماهيري القادر على التأثير والفعل ليس على الصعيد السياسي

فحسب بل على الصعيد الاجتماعي أيضًا .

في هذا الجانب، لا بد من أن نشير إلى أن امتلاكنا للفهم الموضوعي العميق لواقعنا الاجتماعي، لا يعني أن الطريق إلى هذا الفهم ممهدة وسهلة أو واضحة المعالم، إذ لا بد لنا من الاعتراف بان الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته أو خارطته الطبقيّة، حيث نواجه بسؤال جوهرى حول المجتمع الفلسطيني، وهل نحن مجتمع موحد، أم أننا مجتمعات موزعة في الضفة، في قطاع غزة، في المنافي أو اللجوء، وفي دولة العدو الإسرائيلي؟ الجواب أن شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت، فإنه اثبت في كل محطات الصراع، طوال الاثني وستين عاماً الماضية، انه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال، لم تنجح أبداً في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، أنها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، ومن مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف جغرافيا أو أماكن اللجوء والثتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول أن هناك مجتمعاً موحداً

ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتمايز كل منها عن الآخر بسماة تعود إلى طبيعة وظروف تطور تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي / الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين ١٩٤٨، ومع كل من الفلسطينيين في الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية.

في هذا السياق نقول إن التباين بين سماة وخصائص هذه التجمعات ومجتمع الضفة والقطاع لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى في الوطن والمنافي، الذين يشكلون إطاراً وطنياً -معنوياً- توحد الأهداف السياسية الكبرى من ناحية وإطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة -رغم توزع وتشتت المكان- توحد عناصر وأسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنوياً ومادياً مشتركاً لمعظم أبناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلها وتشابكها رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين ٤٨ أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية المجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم -بسبب عوامل داخلية فلسطينية - إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها إلى فكرتين «توحيديتين» أو هويتين متناقضتين، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين «فتح» و«حماس»، الذي أدى إلى هذه الحالة من تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

في هذا الجانب، تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين

الطبقي / الاجتماعي، خاصة ما تضمنته من الإشارة إلى الطابع الهش والضعيف غير المتبلور لهذا التكوين في المجتمع الفلسطيني، المحمول بتناقضات ومصالح ومكونات اقتصادية اجتماعية ثقافية غير معاصرة أو حداثة، بل هي أقرب إلى التثوه والتخلف، في الكثير من مستوياتها، الأمر الذي أسهم في عجز الشرائح أو «الطبقات» الاجتماعية عن وقف أو معالجة أسباب الهبوط السياسي والمجتمعي وتفاقم مظاهر الصراع الداخلي، ومن ثم إفساح المجال لقطيبيه الرئيسيين، للاستمرار في الصراع والوصول إلى ذروته التي كرست الانقسام واستفرد حماس في غزة، وفتح في الضفة، دون أي دور ملموس للشرائح الطبقيّة الاجتماعيّة في أي منها. وهذه الظواهر ليست غريبة في سياق تحليلنا، إذ أن أي تغييرات مجتمعية لا تحدث متساوية «في لحظات واحدة، وإنما تأتي متفاوتة، سرعة وعمقاً، بتفاوت تبلور الطبقات الاجتماعية، ووعي كل طبقة لذاتها أو لمصالحها ووجودها، حيث ينعكس ذلك على التعامل مع تلك التناقضات، وعلى الأوضاع المتفاوتة للمواقع الطبقيّة». فإذا لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحدد مؤهلة للتغيير، فإنها لن تكون مؤهلة أو قادرة على التدخل لوقف الصراعات الداخلية، بل تنأى بنفسها عنها، كما حصل - ويحصل حتى اللحظة - في الضفة والقطاع، بحيث تصبح قوة كل طرف من قطبي الصراع مرهونة بما يمتلكه من مقومات القوة الإكراهية الذاتية (المسلحة والسياسية بالمعنى التنظيمي) إلى جانب أجهزة سلطته وإمكاناتها أو قدرتها على فرض السيطرة.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا الوطنية ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلها لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة

الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن أن تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل «الدولة القابلة للحياة»، أو «الدولة المؤقتة»، أو الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة، كما يريد نتنياهو و أوباما، كلها أدوات تحدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وإذا كانت طغمة فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت أو لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ «حماس» هو أنها دخلت اللعبة ولم تنتبه إلى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى «حماس» وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة. لهذا تناست - أو قررت بحكم حسابات تخصها- أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدي لها أنها قادرة على التكيّف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع «حماس» في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية - الإسرائيلية - الرسمية العربية في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي أو العمل على تأسيس «إمارة» غزة، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

إن ما جرى منذ ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرسّت واقع أقرب إلى الإحباط واليأس

وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي غداً فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية أخرى.

هنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتها بين الضفة والقطاع، ذلك أن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين («فتح» و«حماس») تحت الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمخيمات من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو نوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة «فتح» وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي «فتح» و«حماس»، تقدمان للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفصاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة ٤٨.

معنى ذلك أن هناك خللاً كبيراً يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجهاهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، المنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، («فتح» و«حماس») في إطار فيسفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط و شروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل «ستمثل» نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعهها، وهي إمكانية نزع أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار «الإسلام السياسي» أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون التكيّف مع السياسات الأمريكية.

فإذا كانت بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة -ولو بالمعنى الجزئي- على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام، وعززت دور حماس الكفاحي والنضالي الذي نقر به، ونحترمه، بمثل ما نقر -من موقع الديمقراطية والتعددية- بأنه يحمل مضموناً سياسياً وأيديولوجياً مغايراً يعبر عن نفسه عبر هوية لا نريد لها أن تشكل نقيضاً حاداً أو دموياً للهوية الوطنية. من هنا أهمية الإقرار بمبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يعني الاستمرار في تأكيد الاحترام للدين والمشاعر

الدينية وكافة الجوانب الايجابية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي، الذي حرصت كافة القوى الوطنية عموماً واليسار خصوصاً على تطبيق هذا التوجه منذ تأسيسها.

لذلك، فإن من واجب هذه القوى أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل التي تحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من أرضية المصالح والأهداف الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية الكبرى وليس من منطلق حماس أو فتح، خاصة وان كلاهما يعيش أزمة خانقة أو تحولات خطيرة.

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيّات تدعونا -كقوى يسارية- لإعادة تجديد رؤيتنا ودورنا المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند «الضرورة التاريخية» للتيار الوطني الديمقراطي عموماً واليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، لذلك فإن المهمة عاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، . تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية ببعديها السياسي والمجتمعي، بما في ذلك فكرة الحل المرحلي أو ما يسمى بحل الدولتين، الذي بات واضحاً حجم التزايد في الوعي السياسي الفلسطيني عموماً، وفي أوساط بعض الكوادر والنخب السياسية الفلسطينية ضده من حيث وهم هذا الحل أو استحالة تطبيقه في ظل هيمنة التحالف الأمريكي الصهيوني، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤية الإستراتيجية المشار إليها، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف - الدرجة نفسها - ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية .

٧. حول التناقض الأساسي التناحري مع الاحتلال :

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية. من ثم، فإن التناقض بين الطرفين هو تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، أي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول بالأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة «الشعب المختار»، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أن اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات في طابا وباريس وواي ريفر وشم الشيخ وكامب ديفيد وخارطة الطريق و«خطة شارون»، وصولاً إلى المفاوضات العبثية وانسداد الآفاق أمام أي حل، حققت للعدو الإسرائيلي جانباً هاماً ومساحة واسعة من استراتيجيته، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة، إلا أنها لم تغير - ولو بصورة جزئية - طبيعة هذا العدو، العدوانية العنصرية، وما يمثله هذا الكيان الصهيوني كاستعمار استيطاني من اغتصاب لحقوق شعبنا واحتلال لأرضنا الفلسطينية، لا يزال محافظاً على طبيعته العنصرية الاستيطانية الإحلالية إلى جانب دوره ووظيفته رغم تلك الاتفاقات بل

بمقتضاها أيضا، إذ بات من المعروف لكل جماهيرنا الشعبية، أن تلك الاتفاقات لم تؤد إلى زحزحة الرؤية أو الاستراتيجية الصهيونية التي ينتهي سقفها بالنسبة لحقوق شعبنا، عند توسيع الحكم الذاتي أو الدولة ناقصة السيادة المحكومة بالشروط والقيود الإسرائيلية .

وها نحن اليوم نشهد استمرار الزحف الصهيوني عبر الجدار الفاصل والتوسع الاستيطاني حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ٢٠٠٩ حوالي (٣٠٠) ألف مستوطن، بدون مدينة القدس التي يسكنها حوالي (٢٧٠) ألف مستوطن، أي ما مجموعه (٥٧٠) ألف مستوطن يقيمون على ١٦١ مستوطنة رسمية في الضفة الغربية، إضافة إلى حوالي ١٧٠ موقعا استيطانياً آخر وتستخدم لأغراض سكنية وصناعية وزراعية وتنتشر على رؤوس الجبال وفوق الأحواض المائية والمناطق الاستراتيجية، مما يعني أننا أمام مرحلة جديدة لا تستطيع أية قوة سياسية منظمة أن تجري معالجة للمرحلة الجديدة دون التعرض لما بات يعرف بمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يهدف إلى إعادة رسم خريطة الوطن العربي وفق تصور يضعه غير أبنائه الحقيقيين، أنها مشروع اقتصادي-اجتماعي له ترجمات سياسية محددة يهدف في النهاية إلى إعادة صياغة واقع المنطقة بما يخدم أهداف ومصالح القوى الاستغلالية على نطاق عالمي ومحلي، ويدخل من بوابة الاقتصاد وبمفتاح ما يسمى بـ«التسوية السلمية» .

بشكل واضح ومحدد يمكن القول : أن تطبيق هذا المشروع سيضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية أمام المخاطر التالية :

أولاً : أنه يعني الإقرار بأن الكيان الصهيوني أصبح واقعا نهائيا في المنطقة .

ثانياً : أنه يعني قبولاً «بالصهيونية» بما هي عليه، أي كحركة عنصرية رجعية في المنطقة .

ثالثا : إنه يعني جعل «إسرائيل» ليس جسماً مقبولاً فحسب بل أيضاً متنفذاً ومقرراً في مصائر الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

رابعا : إنه يشكل تهديداً لمشروعنا القومي العربي الوحدوي الذي يعتبر قيامه ضرورة حتمية تفترضها متطلبات التنمية والتقدم لشعوب الأمة العربية .

خامسا : إنه يمثل محطة مهمة من أجل تكريس حالة التبعية للمركز الامبريالي وحليفه القوي «إسرائيل» .

٨. الشرق أوسط الجديد والصراع في المرحلة الجديدة :

طالما أننا نتحدث عن مرحلة جديدة فمن الطبيعي أن تجري عملية إعادة قراءة لواحدة من أهم المفردات الملازمة لأية مرحلة ونعني بها القوى الاجتماعية (الطبقات والشرائح) المستفيدة من نجاح مشروع «الشرق أوسط الجديد»، ومن هي الطبقات والشرائح المتضررة من هذا المشروع. ولكي تكون الإجابة واضحة بأكثر ما يكون من الوضوح نجد من المناسب معالجة المسألة من خلال طرح التساؤل التالي :

إذا كان مشروع «الشرق أوسط الجديد» يستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة ويضرب السيادة الوطنية ويكرّس التبعية القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية، فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك ؟

إنها البورجوازية المعبرة عن رأس المال الكومبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات أجهزة الدول ذات الطابع القطري .

إنها الفئات غير الإنتاجية الطفيلية ، التي لا تعني السيادة والاستقلال القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لها .

وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي :

- الفلاحين الفقراء والمتوسطين .
- العمال والأجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم .
- أغلبية المثقفين الأكاديميين ومختلف فئات البورجوازية الصغيرة .

أمام الوقائع والديناميات المشار إليها، تأتي حركة الكيان الصهيوني لاستيعاب الإحداث وتثميرها لأقصى الدرجات، واللحظة بمقدماتها ومكوناتها ملائمة تمامًا لتحقيق اختراقات استراتيجية وانتصارات تاريخية للمشروع الصهيوني وبالتالي الإمبريالي، وذلك بضرب الصراع العربي-الصهيوني في الصميم وتحطيم مرتكزاته بصورة جذرية، وخاصة الحلقة المركزية لهذا الصراع أي قضية فلسطين. من هنا يجب البدء، وهذا ما تم فعلاً، وبعدها تتالت الانهيارات (وصولاً إلى تفكك المشروع الوطني في ضوء الصراع بين «فتح وحماس» وما نتج عنه من انقسام خطير بين الضفة والقطاع).

إن كل هذه المخاطر وغيرها تمثل في واقع الأمر مقدمات تهدف لتصفية مرتكزات وعناصر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني . أي تمزيق وحدة الشعب والأرض والقضية، وتصفية الحقوق والإنجازات الوطنية الفلسطينية التي حققها الشعب الفلسطيني باذلاً في سبيلها أعلى التضحيات على مدار عقود نضاله الطويلة .

إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني سترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها :
أولاً : الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف . من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل تخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية .

ثانياً: الموقف من مؤسسات م.ت.ف.: إن تحديد موقف من هذه المسألة حساس وغاية في التعقيد بسبب التشابك والتداخل في النظرة إلى م.ت.ف. إذ يمكن التعامل مع المنظمة من أربع زوايا:

١. الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة، هذا الرأس الذي غادر ساحة الفعل الوطني وأدار الظهر للبرنامج الوطني.
٢. مؤسسات المنظمة أي (اللجنة التنفيذية- المجلس المركزي - رئاسة المجلس الوطني).

هذه الهيئات وعلى ضوء مواقف غالبية أعضائها ومن خلال التجربة الملموسة لمسيرتها، أثبتت بأنها غير قادرة على مواجهة نهج الاستسلام والتفريط، بل إنها كانت تشكل الغطاء لهذا النهج، واستناداً لهذه الرؤية الواقعية لتلك المؤسسات، وخطورة اللحظة، ولكي لا تختلط الألوان، يجب أن يكون موقفنا واضحاً، وبما يعزز الفرز بصورة حاسمة في الساحة الفلسطينية، بحيث تتحدد التخوم والخطوط، وبما أن مؤسسات المنظمة التي تستخدمها القيادة المتنفذة لتغطية خطواتها المذلة، قد انهارت، لأن شرعية هذه المؤسسات قد تم نسفها من حيث الأسس والمرتكزات التي قامت عليها.

إن التحولات والتطورات النوعية الراهنة إذن نقلت النضال الوطني الفلسطيني إلى مرحلة نوعية جديدة. هذه النقلة يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة إعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء السلطة ويجري في هذا الإطار الدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته واستمرار التفاوض كأمر واقع.

أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع أوصلو وما تلاه والتعامل معه كمشروع تصفوي، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربه بصورة تامة .

إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى . فما هي أبرز هذه التناقضات ؟

التناقض الأول: على المستوى الوطني : مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن .
التناقض الثاني : مع السلطة السياسية الطبقية للحكم الإداري الذاتي التي انتقلت من النضال الوطني إلى موقع الموافقة على الحلول التصفوية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني والتناقض معها ذو طابع سياسي جماهيري .
التناقض على المستوى القومي : إذا كان التناقض بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السائدة لا يزال تناقضا رئيسيا مباشراً، فإن الجديد هو اتساع نطاق التناقض بين الجماهير العربية وبين الوجود الامبريالي العسكري - الاقتصادي - المؤسساتي - الثقافي في المنطقة العربية .

في ضوء ما تقدم يبدو الوضع الفلسطيني الآن في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية في أمس الحاجة إلى المراجعة، بعد أن بات الحل المطروح (تدريجياً) مذكاً والقائم على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي في ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي ككيان سياسي بات يمتلك قدرًا كبيرًا من الشرعية مع تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص قراري ١٨١ و١٩٤، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً تكريس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، واستمرار تفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي

يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في القطاع ، إلى جانب صراع الهوية الإسلامية مع الهوية الهابطة في رام الله.

لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين ، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا وأفكارنا وسياساتنا .

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين:

- الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحدادة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

- الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ «المسألة اليهودية» لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية .

انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية

العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع. إن الحوار حول هذه الرؤية يفترض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية، حيث بات من الضروري أن تتقدم للعب دور تغييري، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن أن تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الحركة الصهيونية والإمبريالية، الأمريكية خصوصاً، في كل العالم.

٩. حول الحل المرحلي والحل المستقبلي للمسألة الفلسطينية:

لا بد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل وضوح دور ووظيفة الحركة الصهيونية ودولتها في خدمة النظام الإمبريالي، وبالتالي فإن الحديث عن الحل المرحلي لن يصل في أحسن تجلياته إلا إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي المنبثق والمنسجم مع موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى بلورة وتكريس تلك الصفة أو توسيعها لتصبح حكماً ذاتياً موسعاً أو «دويلة مؤقتة ناقصة السيادة» أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧. ما يعني بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني والعربي كضرورة تاريخية ومستقبلية، تأكيد التزامها بالهدف الاستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمّرة، انطلاقاً من فهمنا لطبيعة المشروع الصهيوني وتناقضنا التناحري الاستراتيجي معه من ناحية، وفي سياق التناقض السياسي الرئيسي - وفق آليات الديمقراطية والتعددية الداخلية - مع كل من تيار الإسلام السياسي وطروحاته النقيضة لشعارات التقدم والاستنارة والحدّثة

والعقلانية والديمقراطية، وكذلك طروحاته المتعلقة بالهدنة مع العدو الإسرائيلي أو تلك المتعلقة بالموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع طروحات السلطة وقيادة م.ت.ف. التي دأبت على تقديم مسلسل التنازلات منذ عام ١٩٩٣ إلى اليوم، بوهم الوصول إلى تفاهات جديدة لن تخدم سوى المصالح الطبقية الخاصة للطغمة القيادية المنفذة، التي ترى في استمرار الهبوط السياسي والتمسك بالمفاوضات العبثية، كطريقاً وحيداً، منطلقاً لحماية مصالحها السياسية والطبقية. وفي كل الأحوال فإن حل الدولتين - ضمن معادلات الصراع الراهن - سواء وفق محدداته النظرية أو القانونية، أو وفق محدداته التطبيقية في أحسن الأحوال أو أوهامها، لا يمكن أن يوفر حلاً منطقياً لحق العودة، بل إن هذا الحق يبدو مستحيلًا في إطار حل الدولتين، خاصة حينما «يعترف» الفلسطينيون بدولة إسرائيل اليهودية على ٨٠٪ من فلسطين التاريخية، وربما أقل من ٢٠٪ للفلسطينيين، وهو كما بات واضحاً لكل أبناء شعبنا، اعتراف من طرف واحد دون أي استجابة طوال السبعة عشر عاماً التالية لأوسلو، وبالقطع دون أي استجابة اليوم أو في المستقبل من الحركة الصهيونية ودولتها التي تحولت في اللحظة الراهنة إلى إمبريالية صغرى على المستويين الإقليمي والعربي، في مقابل خضوع وارتهان وتبعية النظام العربي الرسمي - في معظمه - بصورة غير مسبوقة للنظام الإمبريالي العالمي. ما يعني بوضوح صارخ أن صراعنا مع الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، باعتبار هذا الوجود يمثل شكل وجوهر المشروع الإمبريالي الهادف ليس فحسب إلى السيطرة على فلسطين بل أيضاً وهذا هو الأساس للسيطرة على ثروات ومقدرات الشعوب العربية وإبقاء بلدانها ضمن آثار التخلف والتبعية، لذلك كله تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة أخرى، كحل استراتيجي، يكفل ويضمن

استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

بالتالي يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها «دولة اليهود» أو «أرض الميعاد» فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقيق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الإمبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الإمبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية أخرى، انطلاقاً من أن المعركة مع المشروع الإمبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يجتّم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية إعادة البناء الذاتي - الحزب - فكرياً وتنظيماً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال، حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية في إطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من أقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لعملية تقدم ونجاح الأهداف التحررية والديمقراطية .

١٠. النضال الفلسطيني وإشكالية القطري والقومي :

رغم ضبابية وملابسات الخيار القومي التقدمي الوحدوي في اللحظة الراهنة ، فإن النضال الوطني الفلسطيني ، التحرري والديمقراطي ، يظل جزءاً لا يتجزأ من

حركة التحرر العربية، وفي هذا الجانب نشير إلى أن موثيق م.ت.ف. ومعظم فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية التزمت تاريخياً بالعمل على بناء العلاقة الوطيدة بين القطري والقومي في نضالها، إيماناً منها بأن «عملية تحرير فلسطين ودحر الصهيونية مهمة قومية» ما يعني «بذل المزيد من الجهود لإقامة جبهة عربية تقدمية ديمقراطية» في سياق «العمل على تجديد حركة التحرر العربية» بما يمكنها من تحقيق أهدافها في تغيير وتجاوز الواقع الراهن بتحقيق المهام التحررية والديمقراطية.

وفي هذا السياق فإن رؤيتنا في تطبيق المفاهيم والمنهجية العلمية في بلادنا، تتجاوز حالة التجزئة القطرية لأي بلد عربي -رغم إدراكنا لتجزرها- كما تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها، نحو رؤية يسارية ديمقراطية وقومية، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة-المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى اليسارية القومية داخل إطارها القطري/ الوطني الخاص كخطوة أولية. فالمطلوب إذن هو الانطلاق مجدداً من ضرورة النضال القومي الذي يعني العلاقة الجدلية والعضوية بين القضية الفلسطينية والقضية القومية العربية، بمثل ما يعني وحدة البرنامج القومي الساعي لتحقيق نهضة شعوبنا وتقدمها، من خلال إزالة التبعية والتخلف، ومواجهة الاحتلال وتحقيق الوحدة القومية، وهذه قضية مهمة لكي يتوحد النضال القومي، ويستطيع مواجهة كل القوى المحتلة والمسيطر، شرط استكمال مقومات وأدوات النضال السياسي الديمقراطي للخروج من الأزمة العميقة المتجذرة في أوضاعنا العربية الراهنة، وهي أزمة يتجلى عنوانها في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها،

حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد، بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية التحررية القومية عموماً، والقضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعاً مصيرياً لا يقبل المصالحة بين طرفيه: الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي، أوصل معظم بلدان النظام العربي إلى حالة تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية أو ما يتعلق بالقضايا الوطنية والقومية .

الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار القومي العربي، التفكير جدياً في إعادة احياء الفكرة التوحيدية القومية المترابطة تاريخياً ومصيرياً بالمسألة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي المقاوم، شرط الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي دون التقليل من العقبات والعوامل (الخارجية والداخلية) التي تجعل من الحديث عن المشروع القومي - لدى البعض - نوعاً من الطوباوية.

إننا ندرك حجم العقبات أو العوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل تحدياً حقيقياً في وجه تجديد المشروع القومي العربي، كما لا نزعم بأننا ننفرّد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل المشروع النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلقاً ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية الديمقراطية على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضاً ليست دعوة الى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتة الراهنة التي تتبدى في

العديد من المظاهر والمؤشرات، وهذا يفترض امتلاكنا لرؤية ديمقراطية تقدمية وإنسانية واضحة ومحددة، تقوم على أن صراعنا ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني المعولم، هو في جوهره صراع عربي - قومي في أساسه، ما يؤكد على الرؤية الموضوعية لتحليلنا لظاهرة استشراء العدوانية الصهيونية التوسعية العنصرية باعتبارها حلقة مركزية للإمبريالية المعولمة في بلادنا، بما يفرض علينا نشر وتوسيع هذه الرؤية على كافة أطراف حركة التحرر القومي العربي بحيث تصبح الفكرة التوحيدية - لدينا جميعاً قائمة على كون الصراع مع الحركة الصهيونية هو صراع ومجاهة بالضرورة للإمبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي المعولم برمته.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام تتطلب إدراكنا لذاتنا وهويتنا القومية بكل المعاني والأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطارها العربي والإنساني، تمهيداً لتحديد ملامح مستقبلنا بعيداً عن الإلحاق والتبعية والتزاماً بالأفكار والأسس المنهجية الوحدوية التي تعزز قواعد تطبيقات مبدأ الاعتماد العربي على الذات، كذلك فإن هذه الدعوة تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحدثة، إنها مهمة لا تقبل التأجيل، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة الأحزاب والقوى والأطر القومية، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة، تمهيداً لإنصاح فكرة البديل القومي وولادته من القاعدة الشعبية.

لقد كان الخيار القومي، كما طرحته القوى القومية في ستينيات القرن الماضي، يقوم على أساس انتظار تغيير في الوضع العربي، يسمح للجيش العربية بتحرير

فلسطين. وكان هذا الطرح يعبر عن أفكار رومانسية، ويقوم على آمال دون رؤية مدى جدية الطريق الذي يحققها. لقد كان الطرح عمومياً، يقوم على أساس شعارات كبيرة، مثل الوحدة، والاشتراكية، والتحرر، دون أن يُربط بواقع محدد وظروف محددة. إنه دعوة لكتلة صماء وليس دعوة للجماهير لها ظروفها ومشاكلها، لها أزماتها وحاجاتها. فكانت الدعوة للوحدة والتحرر والاشتراكية معزولة عن الدعوة لتحقيق مطالب الجماهير الآنية والمباشرة. إنها دعوة للحلم مع القفز عن الواقع. وهكذا بالنسبة للنضال الفلسطيني، حيث كانت دعوة للجماهير الفلسطينية لتحقيق هذه الشعارات الكبيرة دون أن يحدّد دورهم العملي على ضوء الظروف التي كانت الجماهير الفلسطينية تعيشها، وقد أدت هذه الإشكالية إلى بلورة إشكالية أخرى مضادة هي إشكالية المنطق الإقليمي المتعصب الذي برز كرد على الخيار القومي، وفي الوقت نفسه، كإعلان لفشله، فالجماهير الفلسطينية لم تندمج في هذا الخيار القطري إلا بعد شعورها بفشل الخيار القومي، وتحديدًا بعد عام ١٩٦٧، حيث ظلت تؤيد القوى القومية، وتمسك بها، وتراهن على خيارها.

لقد أكدت هزيمة عام ١٩٦٧ للجماهير الفلسطينية أن عليها «أن تأخذ خيارها بيدها»، فاندفعت وراء تجربة قطرية، قادتها قوى ذات مصالح ومطامح خاصة، بعيدة عن مصالح ومطامح هذه الجماهير، متشابكة مع مصالح ومطامح قوى سلفية، وأنظمة رجعية، وفئات كومبرادورية خاضت النضال لتحقيق أهداف رسمتها، وكان يهملها أن تلفّ الجماهير من حولها لتصبح قوة معترف بها.

والسؤال هنا: ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟

إن الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين:

١- الإشكالية الأولى: تتمثل في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى إستراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين تحديداً. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي

الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله، وإعادة تجزئتها وتفكيكها بهدف حماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي.

٢- والإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية. وبالتالي تصبح قضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين. وهي بهذه الصورة مهزومة مسبقاً، ولعل ما جرى خلال السنوات ا الماضية والنتائج الكارثية التي وصلنا إليها اليوم تؤكد هذه الحقيقة. إن المشكلة الحقيقية هنا، ليست في دور الجماهير الفلسطينية والمناضلين الفلسطينيين، من أجل تحرير فلسطين، واختيارهم النضال بكل أشكاله لتحقيق ذلك، بل في الإطار الذي وُضع فيه النضال الفلسطيني والرؤية الأيديولوجية الرثة - كما عبرت عنها حركة «فتح» ثم لحقت بها كامل حركات وأحزاب القوى الفلسطينية- التي أوجدت تجمعاً متعصباً، مغلقاً، يعتبر نفسه متميزاً عن محيطه العربي، ليس هذا فحسب، بل أيضاً متفوقاً عليه .

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثُر مسارها، ثم تفتتها واستئثار أقسام منها بكل امتيازات السلطة، وتحول هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها ارتباطاً بأوسلو وما تلاها من ناحية وبما يسمى بالقرار الفلسطيني المستقل من ناحية أخرى.

إذن كيف نوحّد بين الأهداف القومية العامة والأهداف العملية (التي تسمى عادة قطرية، أو وطنية...؟) ، وكيف نسقط المنطق القومي المجرد والمنطق الإقليمي المتعصب؟

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي بالنضال الطبقي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بالجمهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع القومي على مستوى الأمة، الأمر الذي يتطلب تعميق الوعي بالضرورة الموضوعية للخيار القومي الديمقراطي التقدمي كفكرة توحيدية ناظمة لكافة قوى اليسار العربي.

في هذا السياق علينا أن ندرك أن النضال القومي بحاجة لأن يقف على سيقان حقيقية. ولكي يحقق ذلك يجب أن يرتبط بقضايا الجماهير، ولهذا فإن البرنامج القومي - المرتبط بوعي الفكرة والالتزام بها - من الضروري أن يترجم في الواقع من خلال مهام محلية محددة، يسهم تحقيقها في تحقيق البرنامج القومي (وهو ما يطلق عليه عادة بالمهام القطرية، أو البرنامج القطري). وبخصوص قضية فلسطين، يكون شعار «تحرير فلسطين» هو القضية الأساسية، التي توحد الجماهير الفلسطينية، كما توحد كل المناضلين التقدميين العرب الذين يعملون من أجل تغيير وتجاوز واقعهم القطري كهدف لا ينفصل مطلقاً عن نضالهم من أجل تحرير فلسطين.

وعليه، فلا خيار سوى خيار النضال القومي الديمقراطي، الذي يسعى لتحرير الأرض المحتلة، وأساسها فلسطين، وتحقيق الوحدة القومية، وتأسيس نظام عربي ديمقراطي بأفاقه الاشتراكية يساهم في تجاوز التخلف الاقتصادي الاجتماعي، ويبلغى التبعية بما يحسن الظروف الاقتصادية العامة، ويسهم في تجاوز حانة الفقر لدى الجماهير الشعبية، ويوفر لها الحاجات الأساسية الضرورية. وحيث تلعب الجماهير العربية دوراً أساسياً في تحقيق هذا الخيار.

وهنا لا يكون مطلوباً من الجماهير الفلسطينية الانتظار، بل العمل من أجل تحرير فلسطين، ولا يكون مقدراً لها أن تكون معزولة عن النضال القومي، بل تصبح جزءاً أساسياً منه. مما يسقط المنطق القومي المجرد والمنطلق القطري الضيق، ويتوحد النضال العربي من خلال تنوع أهدافه.

هنا يجب أن نعرف بأن النضال العربي، بكل تعقيدات الوضع العربي المهزوم الراهن، يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال السياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي المطلي والاجتماعي ضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال وكذلك جبهة النضال السياسي من أجل التغيير الديمقراطي، كما أن كل ذلك يفرض تنوع أساليب النضال ذاتها.

وبالتالي فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

بناء على ما تقدم فإن الدعوة إلى الحوار بهدف إيجاد آلية حوار فكري، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية القومية والإنسانية، إنما تهدف إلى بلورة البرنامج العام لقوى اليسار القومي العربي بكثير من الهدوء والتدرج والعمق - الهادفة إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة وإعلان حركة اليسار القومي العربي الموحد، في الزمان والمكان المناسبين، سواء في المرحلة الراهنة، أو في المستقبل، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على امتنا من جهة، ورغم ما يعترني هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات المنهج الجدلي والنظرية الماركسية وراهنيتها من جهة أخرى.

١١. انسداد أفق النضال الفلسطيني الراهن ومستقبل اليسار.

في ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلفة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية، فقد بات واضحاً، أن

التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمس هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الفلسطيني، بمثل ما يفرض أيضاً على كافة القوى الثورية الديمقراطية العربية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي على وجه الخصوص.

في هذا السياق، لا بد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم مع ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً، وإنما يمثل - ضمن موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة «حكم ذاتي موسع» أو «دويلة مؤقتة، مفتتة، ناقصة السيادة» أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة ذات السيادة. ما يعني بالنسبة للقوى الراضية لأوسلو مراجعة رؤيتها للحل مرحلي في ضوء نتائج العملية السياسية طوال السبعة عشر عاماً الماضية، والآثار السياسية والاجتماعية الضارة المترتبة عليها في أوساط شعبنا في الوطن والشتات، وذلك انطلاقاً من الرؤية الوطنية والقومية للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن تبين بوضوح صارخ الانحياز الإمبريالي الصريح والمباشر لحساب الشروط الإسرائيلية، إلى جانب الرضوخ والارتهان العربي الرسمي للشروط الأمريكية، في موازاة هشاشة طروحات سلطة الحكم الإداري الذاتي وقيادة م.ت.ف. التي دأبت على تقديم مسلسل التنازلات منذ عام ١٩٩٣ إلى اليوم، عبر مصيدة تفاهات جديدة لن تحدم سوى المصالح الطبقية الخاصة للطغمة القيادية المنتفذة، ناهيك عن استمرار الانقسام الوطني والمجتمعي الراهن بين حركتي فتح وحماس، الذي يعني استمرار غياب الاستراتيجية الوطنية التوحيدية .

إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في القطاع، تحت وطأة أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج - المتحكمان - بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / «فتح» أو اليمين الديني / «حماس» أو بكلاهما معاً في حال «المصالحة» بين طرفيهما، وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار الماركسي، في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم - وهذا هو الأهم - العمل على استنهاض وبناء أوضاعنا الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين الهوية الفكرية لفصائل وأحزاب اليسار وسياساتها - الوطنية والقومية والأمية - ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً، بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والمجتمع، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية أخرى، والأهم هو التعبير عن جوهر القضية الفلسطينية في إطار التناقض التناحري مع المشروع الإمبريالي الصهيوني.

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذكاً والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية، تحت وطأة ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية، الاعتراف العربي الرسمي المتزايد

بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من تأكيد بعض فصائل اليسار، وخاصة الجبهة الشعبية، في سياق رؤيتها وقبولها للحل المرحلي، التي تقوم على أن هذا الحل لن يلغي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين .

فإن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فحسب بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين «فتح» و«حماس» وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً، وهذا هو الأساس - بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في الوطن العربي، والإقليم الشرق أوسطي.

نتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ «المحسوس» في هذه المرحلة البالغة الخطورة، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرت - انطلاقاً من مصالحها الطبقية - السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال ١٧ عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً، وهنا بات شعبنا - في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط - في تناقض مع جوهر سياسات م.ت.ف . بعد أن اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل، وهو أيضاً في تناقض مع السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، بمثل ما هو في تناقض باتت تراكماته التدرجية واضحة للعيان مع حكومة «حماس» غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئيين من أبناء شعبنا في الوطن وأقطار اللجوء باتوا يشعرون - تحت وطأة حالة شبه يائسة تسود في أوساطهم - بأن الانقسام والصراع الفئوي الراهن بين «فتح» و«حماس» قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي

وشهداءهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام ٤٨ بات أكثر سوءاً بصورة غير مسبقة .

لقد قامت صيغة م.ت.ف. على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة «فتح» تعتبر نفسها القائدة لأنها «فجّرت المقاومة»، «أطلقت الرصاصة الأولى»، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمّر بمرحلة تحرر وطني تقتضي قيادة «البرجوازية». وبالتالي فقد قبلنا التعامل مع هذه القيادة، لكننا فشلنا في وقف ألياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف.؛ وهذا ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، لأن هذه القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوصلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات «ميتشيل» و«تينيت» وصولاً إلى «خارطة الطريق» و«رؤية بوش» و«باراك أوباما» دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكليف بين قيادة م.ت.ف. والأنظمة العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف. صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئاً من الأساس لأنه كان ينطلق من «ضرورة قيادة البرجوازية»، فإن الوضع الراهن يفرض -عبر النقاش والحوار الداخلي- إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة «فتح»/ السلطة المعنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة

عن ٨٠٪ من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها .

هي أيضاً، على استعداد للتنازل عن قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض العبثي التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت -بوعي مع سبق الإصرار- بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، علاوة على قبول سلطة رام الله في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة نتياهو الأكثر يمينية وعنصرية في تاريخ دولة العدو الإسرائيلي ، دون أي مرجعيات تحفظ للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه ، بل على النقيض من ذلك ، وافقت السلطة الفلسطينية على مبدأ يهودية الدولة ، إلى جانب استعدادها القبول بحق اليهود التاريخي في فلسطين إذا ما تم الاعتراف بدولة فلسطينية على ما تبقى من أراضي الضفة والقطاع .

أما بالنسبة لحركة «حماس» ، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن «حماس» ، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاَ آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلِّب العقيدة على ما عداها، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية؛ وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبقة الطبقية لقيادة م.ت.ف.، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً، كما هو الحال مع قيادة «فتح» و م.ت.ف. ، أو سرّاً كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهياً لها -بعدي عنقها أو تقديم التنازلات المطلوبة منها- للتمدد في الضفة الغربية إذا ما أقدمت على تلك

التنازلات تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل إسدال الستار على م.ت.ف. ؛ لحساب مشهد الإسلام السياسي المعتدل الجديد.

وإذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الاستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة، ولقد هيات لذلك بالقبول دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه «الدولة» مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية.

وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد

السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

وبالتالي فإن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار، القوى الماركسية، الماركسية حقيقة وليست تلك التي لا تعرف من الماركسية سوى بعض الشعارات التي يتم استخدامها بصورة انتهازية لحساب رام الله أو غزة، وهنا تتجلى أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم -من وجهة نظرنا - على ما يلي:

(١) إن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.

(٢) إن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي.

(٣) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن يقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين في «فتح» و«حماس» أو كليهما صوب مزيد من التمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجهاهيري، وهو أمر نرفضه بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دور اليسار الطبيعي في هذه المرحلة وفي المستقبل ارتباطاً بالتزامنا بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي نؤمن بها ونناضل من أجل تحقيقها .

١٢. برنامج المواجهة

إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة ، تستدعي وتفرض خطة للمواجهة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تحملها .

والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا _ استراتيجيا _ وتكتيكيا .

وهي عملية بناء بمعنى، الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي .

وعلى هذا الصعيد من المهم التنبيه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة :

أولا : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيا شاملا، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية في هذا الصدد.

ارتباطا بهذا العنوان يصبح مطلوباً إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية والعلمية والثقافية والاقتصادية .

ثانيا : المواجهة المجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي وزماني أي أنها عملية تراكم وتنضج مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها .

في ضوء هذه الرؤية، فإن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية هي عملية نضالية طويلة المدى، دون أن يعني ذلك ضرب أو إلغاء الجوانب المباشرة والراهنة في المواجهة .

ثالثا : مسألة منهجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط

الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي .
إن هذا العنوان هو أحد المدخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة
من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي .
إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للحزب وللحركة
الوطنية الفلسطينية بشكل عام الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي
الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية والقومية .

